الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد طالبوت ..... (غيانا)

فيما بعد: السيد إسلام ..... (بنغلاديش)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-55229 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه حالات خاصة

(أ) **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا** (A/67/88-E/2012/75، و A/67/88/Corr.1-E/2012/75/Corr.1، و A/67/92 و A/67/262)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (A/67/210 وA/67/386)

١ - **السيد أشاريا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): في سياق عرضه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (A/67/88)، قال إن النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا، وفقا لما ورد في التقرير، قد انتعش بشكل كبير في العقد الماضي ولكن النشاط الاقتصادي فيها لا يزال عرضة للصدمات الخارجية. وبدون إجراء تغييرات هيكلية مفيدة في اقتصاداتها، فإن المصادر القائمة على الموارد الطبيعية تمثل حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان التقدم في بناء الهياكل الأساسية والحصول على الطاقة متفاوتا ، وعلى الرغم من حدوث انخفاض في معدل الفقر، فإن انتشار الفقر والجوع لا يزال يمثل أكبر تحد في تلك البلدان، حيث تبلغ نسبة من يعانون من نقص التغذية ٣٠ في المائة. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي حادا وخاصة في منطقة الساحل. وعلى الرغم من أن حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية قد زادت، فإن معظم ذلك النمو كان مدفوعا بالطفرة في صادرات المعادن والسلع الأساسية والسلع المصنعة التي لا تحتاج إلى مهارات عالية. وأدت صرامة قواعد المنشأ وتآكل الأفضليات والحواجز غير الجمركية إلى الحد من فعالية خطط الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي.

٢ - وذكر أنه على الرغم من أن معظم أقل البلدان نموا قد خطا خطوات مهمة نحو تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق أهداف المساواة الشاملة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع والأطفال ومعدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال مرتفعة. ولم تتمكن أقل البلدان نموا المتضررة من النزاع من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من الحالات. ويتطلب تخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة مواصلة الجهود الدولية. ونظرا لأن تلك البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية، فإنه ينبغي لشركاء التنمية أن يفوا بالتزاماتهم على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية. ويساهم تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في تحقيق تطلعات التنمية لبرنامج عمل اسطنبول، الذي تم إدراج مجالاته ذات الأولوية (النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية) في نتائج مؤتمر ريو+٢٠. ومن أجل كفالة الاستدامة، ينبغي أن يواصل شركاء التنمية دعم التقدم في البلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا. ويمكن أن يؤدي تمديد الدعم المالي والتقني والتجاري المحدد لجميع هذه البلدان أو الاكتفاء بإلغائه تدريجيا إلى مساعدتها على وضع الاستراتيجيات اللازمة للانتقال السلس وتنفيذها ورصدها.

٣ - وأفاد بأنه يجري بصورة متزايدة إبراز المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول في خطط التنمية الوطنية لأقل البلدان نموا ووثائق المانحين الاستراتيجية. كما قام عدد

من البلدان بتقديم الدعم لأقل البلدان نموا في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. ووافق مكتب الممثل السامي ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على مضمون خارطة طريق لتنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك وضع مجموعة من مؤشرات الرصد وإنشاء فريق عامل مقابل.

٤ - وأضاف أنه ينبغي النظر في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، في قضايا المرونة والتحول الهيكلي وتطوير القدرة الإنتاجية والإنصاف والاستدامة البيئية في سياق التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان. وينبغي أن تواصل أقل البلدان نموا أخذ زمام المبادرة بشأن تلك القضايا وينبغي لشركاء التنمية أن يقدموا لها الدعم. وينبغي أن تعمل الملكية الوطنية وبناء القدرات وتطوير المؤسسات على إكمال التوسع في التعاون بين بلدان الجنوب.

٥ - وفي سياق عرض تقرير الأمين العام عن كفالة التنفيذ الفعلي لمهام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراته وفعاليته، وكذلك فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا (A/67/262)، قال إن التقرير، بعد أن يصف نشأة مكتب الممثل السامي وتطوره، يبرز الحاجة إلى تحسين تنسيق تنفيذ البرامج ويوصي بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة بزيادة المساعدات لأقل البلدان نموا في الوقت المناسب وفي الأجل الطويل وبطريقة مرنة ويمكن التنبؤ بها؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج؛ وتعزيز قدرة مكتبه ونطاق عملياته.

٦ - وفي سياق عرض تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية“ (A/67/210)، قال إنه على الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية كمجموعة تضاعف أكثر من ضعفين في عام ٢٠١٠، الأمر الذي عُزي إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطلب على الصادرات في عام ٢٠١١، فإن ذلك المعدل قد تباطأ. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فإن التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي وتمثيل المرأة في عملية صنع القرار ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتقدم المحرز في الحد من الجوع والفقر ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية وتحسين فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي كان بطيئا.

٧ - وفيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل ألماتي، قال إنه تم إحراز تقدم كبير في وضع اتفاقات إقليمية ودون إقليمية بين البلدان النامية غير الساحلية والدول المجاورة لها بشأن تنسيق السياسات والقوانين والإجراءات والممارسات في مجال النقل والمرور العابر. بيد أن هناك حاجة إلى تعميق التعاون وتوسيع نطاقه من أجل الحد من التكاليف وتقصير الأطر الزمنية للمعاملات مع البلدان النامية غير الساحلية. وعلى الرغم من تحسين مستوى الهياكل الأساسية للنقل وتوسيعها في جميع المناطق، فإنه لا بد من تسخير جميع مصادر التمويل - بما في ذلك الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الإقليمية والدولية والقطاع الخاص - من أجل تعزيز مزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

٨ - واستطرد أنه لا بد من تنويع قاعدة صادرات البلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز قدراتها على التجهيز لإضافة قيمة إلى صادراتها وبذل المزيد من الجهود للتخصص في الخدمات التي لا تخضع لعقبات العبور. ويتسم اختتام جولة الدوحة للتنمية بنجاح بأهمية قصوى لهذه البلدان، ولا سيما في مجال تسهيل التجارة. وعلى الرغم من ازدياد تدفقات

المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل مدفوعات التجارة، فقد شهدت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة انخفاضا بنسبة ١٢ في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩ - ومضى يقول إن استعراض السنوات العشر لتنفيذ برنامج عمل ألماتي يمثل مشروعا كبيرا للمجتمع الدولي بأسره. وبناء عليه، ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر.

١٠ - وأشار إلى أن التقرير يختتم بعدد من التوصيات التي قدمها الأمين العام والتي ترمي إلى تسهيل اندماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية وتبسيط إجراءات النقل وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق.

١١ - **السيد جاكطا** (الجزائر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن القلق من أن أقل البلدان نموا متخلفة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب والفعال لبرنامج عمل اسطنبول من أجل تمكين ما لا يقل عن نصف تلك البلدان من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال شراكة متجددة من أجل التنمية. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تبني خياراتها السياسية على أولوياتها، وذلك بدعم معزز وهادف وقابل للتنبؤ من الشركاء في التنمية؛ ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز؛ والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى؛ والمصارف الإنمائية الإقليمية؛ وأصحاب المصلحة الآخرين. ودعا إلى تخفيف عبء الديون من خلال إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا، وإمكانية وصول جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والحصص على أساس دائم، وتسهيل انضمام جميع البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية، وفقا لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية.

١٢ - وذكر أنه يلزم اتخاذ إجراءات محددة لتلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وحل مشاكلها وفقا لنتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر لعام ٢٠٠٣. ونظرا لأن التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية قبل الأزمة المالية معرض للخطر، فإن التنفيذ الكامل والمناسب والفعال لبرنامج عمل ألماتي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز تدفق الاستثمارات العامة والخاصة والمساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها على التغلب على مواطن الضعف لديها، وبناء قدرتها على التكيف والانطلاق على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق في التصدي لأولويات برنامج العمل وتلك التي تم تحديدها في استعراض منتصف المدة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء المرافق ذات الصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسين مرافق التخزين والنقل.

١٣ - وبعد أن أعرب عن ترحيبه بقرار إجراء استعراض عشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، أفاد بأن الأعمال التحضيرية المواضيعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ينبغي أن تكون منظمة تنظيما جيدا وأن تتسم بالمشاركة على نطاق واسع.

١٤ - وأضاف بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين تحيط علما بنتائج الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية والاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة من أجل التجارة، الذي عقد في ألماتي في شهر أيلول/سبتمبر.

١٥ - **السيد غاسبار** (هايتي): تحدث باسم الجماعة الكاريبية، فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به بنن باسم مجموعة أقل البلدان نموا. ويتمثل الهدف من برنامج عمل إسطنبول في تخفيض عدد أقل البلدان نموا إلى النصف في غضون ١٠ سنوات بافتراض تمكنها من حل مشاكلها الهيكلية، عن طريق جملة أمور منها زيادة القدرة الإنتاجية. ويعتبر النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وإيجاد حلول فعالة لمشاكل تغير المناخ والطاقة والغذاء والأزمات الاقتصادية، من المتطلبات الأساسية لرفع اسم هذه البلدان من قائمة أقل البلدان نموا.

١٦ - وبعد أن كرر تأكيد أهمية بعض المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول وهي القدرات الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة والتحديات الناشئة؛ وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات - قال إن زيادة نقل التكنولوجيا والدعم المالي، وكذلك آليات المتابعة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، أمر حيوي لضمان الوفاء بالالتزامات المتبادلة. وقد تعهدت أقل البلدان نموا بدمج أهداف برنامج العمل في خططها الإنمائية؛ ويجب على الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة أن تكفل إدراجها أيضا في خططها المتعلقة بالتعاون الدولي.

١٧ - وذكر أنه منذ وقوع الزلزال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ما فتئت هايتي، وهي الوحيدة في الأمريكتين من أقل البلدان نموا — تعمل على تعزيز الانتعاش الإقليمي من خلال تحسين إدارة الأراضي والتنمية البيئية، وإدخال الكهرباء، وخدمات المياه والصرف الصحي وإمكانية الاتصال على الصعيد الوطني. وتعمل هايتي على إعادة بناء اقتصادها من خلال تحديث قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك وتطوير الصناعات والخدمات. وتعمل، من أجل إصلاح نظامها الاجتماعي، على رفع مستوى النظام التعليمي وتعزيز المساواة بين الجنسين. ويعد بناء المؤسسات واللامركزية من المكونات الأساسية الأخرى لبرنامج الانتعاش فيها. وتتسم تلك الأهداف الطموحة بالواقعية والانسجام مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما أهداف برنامج عمل إسطنبول.

١٨ - وأفاد بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بحاجة إلى زيادة الدعم المالي المستدام وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبناء قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وعن طريق التمويل الإضافي، ستكون أيضا قادرة على تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية للطاقة والنقل والعبور وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتيسير التجارة مع غيرها من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية الأخرى؛ وتعزيز الشبكات داخل المنطقة الإقليمية؛ وكفالة الأداء الفعال لممرات التجارة البحرية الاستراتيجية.

١٩ - وأضاف أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعمل على توسيع فرص وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا من أجل تخفيض تكاليف معاملاتها. كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان في غاية الأهمية. وينبغي أن تسدد مساهمات الدول المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتعلقة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي.

٢٠ - **السيد بيركايا** (إندونيسيا): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتمس الحاجة إلى قيام جميع أصحاب المصلحة بتسريع الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات السياسية المتجددة لأقل البلدان نموا من

أجل تمكينها من الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. ويتسم العمل على المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول بأهمية خاصة لتحقيق هذا الغرض.

٢١ - وذكر أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في تنفيذ برنامج عمل ألماتي - بفضل الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وتعاون الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة — فإن هناك حاجة إلى مواصلة استعراض الأطر التنظيمية للنقل العابر وتيسير التجارة، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل العابر، وتعزيز المواءمة بين معايير النقل والقدرات اللوجستية. ويجب على البلدان النامية غير الساحلية، بمساعدة من شركائها في التنمية، أن تعمل بصورة استراتيجية على تحويل اقتصاداتها وبناء قدراتها الإنتاجية. وترحب رابطة الآسيان بقرار عقد المؤتمر الاستعراضي الشامل الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤، الفقرة ٢١).

٢٢ - وأفاد بأنه نظرا لأن عضوية رابطة الآسيان تشمل كلا من أقل البلدان نموا وأحد البلدان النامية غير الساحلية، فإن الرابطة ملتزمة بمواصلة النمو الاقتصادي وتحسين الاتصال بين أعضائها ومع بقية العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت الرابطة بوضع وتنفيذ مختلف المبادرات والبرامج وخطط العمل، بما في ذلك مبادرة تكامل الآسيان. وفي عام ٢٠١١، قامت رابطة الآسيان ومصرف التنمية الآسيوي بتدشين صندوق الآسيان للهياكل الأساسية، وهو عبارة عن آلية لتجميع المدخرات والاستفادة من التمويل لتطوير الهياكل الأساسية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الرابطة خطة عمل بروناي/خطة الآسيان الاستراتيجية للنقل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ للتعاون والتكامل في مجال النقل من أجل إنشاء جماعة آسيان الاقتصادية بحلول عام ٢٠١٥، ووضع خطة الآسيان الرئيسية للاتصال بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٣ - **السيد خيتشاديث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فدعا إلى اعتراف المجتمع الدولي على أوسع نطاق ممكن بالتحديات الإنمائية والاحتياجات الخاصة التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية وتفهمها. وينبغي أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بتنفيذ الإجراءات ذات الصلة تنفيذا كاملا وفعالا وفي الوقت المناسب. ولن يكون بالإمكان تحقيق ذلك كله إلا بتوفر إرادة سياسية صارمة وتدابير دعم كافية تشمل الدعم المالي. ونظرا لأن البلدان النامية غير الساحلية ليست في وضع يمكنها بمفردها من التغلب على تهميشها، فإن أطر التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وأطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، ستكون عنصرا أساسيا لبناء القدرات الإنتاجية وتطوير الهياكل الأساسية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي.

٢٤ - وذكر أنه على الرغم من إحراز تقدم في العديد من المجالات، فإن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون والشراكة الحقيقيين على الأصعدة الثنائي والإقليمي والعالمي، وزيادة الدعم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التغلب على مواطن الضعف لديها وبناء قدرتها على التكيف وقدراتها الإنتاجية والسير على درب النمو المستدام. وإن من شأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤ أن يتيح فرصة كبيرة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية لوضع إطار استراتيجي جديد عملي المنحى للعقد القادم. وأخيرا، ينبغي تعزيز جدول أعمال ألماتي الحالي لكي يراعي التحديات والفرص التي لم تكن بادية للعيان وقت اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠٣. وتأمل

مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في أن يساهم المجتمع الدولي بنشاط في العملية التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي.

٢٥ - **السيد زنسو** (بنن): تحدث باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة أمر حاسم بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتواصل معظم أقل البلدان نموا مكابدة تحديات التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن القيود الهيكلية ومواطن الضعف التي تنفرد بها. ويؤدي الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي وعدم يقين الاستثمار وتقلب أسعار السلع الأساسية والهشاشة المالية وارتفاع تكاليف الطاقة وتغير المناخ إلى إعاقة هذا التقدم على جميع الأصعدة، ومع ذلك، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١١.

٢٦ - وذكر أن الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي اعتمد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، يؤكد بوضوح الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول عن طريق جملة أمور، منها دمج أحكامه في السياسات وأطر التنمية الوطنية وإجراء استعراضات منتظمة بإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين إشراكا كاملا. بيد أنه من أجل بناء كتلة حرجة من القدرات الإنتاجية القابلة للتطبيق والقادرة على المنافسة في الزراعة والتصنيع والخدمات وتطوير الهياكل الأساسية والتحول الهيكلي، يجب أن يفي شركاء التنمية لأقل البلدان نموا بالتزاماتهم في أقرب وقت ممكن وبطريقة يمكن التنبؤ بها. وفي هذا الصدد، تعرب مجموعة أقل البلدان نموا عن تأييدها للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/67/88). وعلاوة على ذلك، من الضروري لكفالة سلاسة انتقال البلدان التي تخرج من وضع أقل البلدان نموا ودون أي تعطيل لخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية. وبناء عليه، فإن المجموعة تدعو إلى قيام الجمعية العامة في دورتها الحالية باعتماد استراتيجية فعالة لتحقيق هذه الغاية.

٢٧ - وشدد على أهمية توسيع نطاق ولاية مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتشمل المتابعة الفعالة لبرنامج العمل ورصد تنفيذه، ودعا الأمين العام لمعالجة مسألة توفير الموظفين والموارد المالية بما يتناسب مع العمل الذي ينبغي القيام به. وتود المجموعة أن تؤكد من جديد دعمها لإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات المشتركة بين الوكالات لمتابعة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ودعا المجتمع الدولي لزيادة التبرعات من أجل تمكين مكتب الممثل السامي من الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بهذا التنفيذ.

٢٨ - شغل السيد إسلام (بنغلاديش)، نائب الرئيس، الرئاسة.

٢٩ - **السيد لاتريش** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضا باسم البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا قد أدى إلى اتخاذ إجراءات محددة. وهكذا، وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وفى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتزامهم بتوجيه ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا من خلال برامج ثنائية وإقليمية يضطلع بها في شراكة مع الدول المعنية. وسيركز الاتحاد أفضلياته التجارية الوحيدة الطرف على أكثر

البلدان ضعفا وعلى القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والطاقة وأمن السندات. ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يواصل توفير إمكانية وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا (باستثناء الأسلحة والذخائر) لسوقها معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سيستمر في تزويد أقل البلدان نموا بالمعونة التي تركز بشكل متزايد على التجارة، فإن ما هو مطلوب حقا هو مسار محدد بصورة مشتركة من شأنه أن يذهب أبعد من ذلك للسعي لتحقيق اتساق السياسات على نطاق أوسع من أجل التنمية.

٣٠ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان بعد خروجها من قائمة أقل البلدان نموا. وينبغي أن يركز العمل في المستقبل على إلغاء الفوائد التي تلي الخروج من القائمة بشكل تدريجي ومنظم ويمكن التنبؤ به. وشجع بقوة الشركاء التجاريين، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية التي يمكنها القيام بذلك، على الحفاظ على فوائد الوصول إلى الأسواق لفترة محددة جيدا بعد الخروج. ويجب أن تصمم استراتيجيات الانتقال بما يناسب سياق كل دولة على حدة والفرص المتاحة لها ونقاط ضعفها في إطار تحسين تنسيق واتساق البرامج القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مصممون على مصاحبة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على التحديات المحددة التي تواجهها. وهو يتطلع إلى إجراء مفاوضات مثمرة بشأن طرائق عمل مؤتمر الاستعراض الشامل الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وذلك لكفالة القيام بعملية مركزة وفعالة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

٣١ - وفي الختام، أشار إلى أوجه التآزر بين عمليات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، والأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وبرنامج عمل إسطنبول، التي ينبغي معالجتها بطريقة متسقة.

٣٢ - **السيدة ميدفيديفا** (الاتحاد الروسي): قالت إنه بالإضافة إلى زيادة مساهمة الاتحاد الروسي في المساعدة الإنمائية الدولية، فإنه يعمل على تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة الدولية لأقل البلدان نموا، وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك من خلال تطوير تقنيات مبتكرة. ولا تزال أقل البلدان نموا بحاجة لتعزيز قدراتها الصناعية والاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك المرافق العابرة للحدود؛ وإنشاء آليات وطنية فعالة لدعم الاستثمار؛ وتطوير مباشرة الأعمال الحرة ووضع نظام للتمويل البالغ الصغر. ويشجع الاتحاد الروسي، بروح برنامج عمل ألماتي، تطوير علاقات الشراكة مع البلدان في شمال شرق آسيا في إطار مبادرة تومين الكبرى، وخاصة في مجال الهياكل الأساسية للنقل التي تربط بين منغوليا والمحافظات الشمالية الشرقية من الصين، ومحاور النقل الرئيسية لجمهورية كوريا واليابان والموانئ الروسية. وينبغي أن يعمل مؤتمر استعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي الذي يجري كل عشر سنوات، في جملة أمور، على تيسير متابعة تفعيل الشراكات العالمية من أجل النقل من البلدان النامية غير الساحلية وإليها من خلال بلدان المرور العابر.

٣٣ - **السيد ديتال** (نيبال): قال إنه نظرا لشدة اعتماد أقل البلدان نموا على الدعم الدولي لتمويل أنشطتها الإنمائية، فإن تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من حيث القيمة الحقيقية في عام ٢٠١١ يبعث على القلق. وينبغي مواءمة التدفق العام للموارد إلى البلدان الأقل نموا بما يتناسب مع أوجه ضعفها الهيكلي والتحديات المتعددة التي تواجهها - المعوقات الجغرافية وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وعدد سلع التصدير المحدود، والاعتماد على واردات الطاقة وارتفاع مستوى

الفقر والجوع – وأن يجري تناولها من خلال التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي. وينبغي أن يسفر المؤتمر الاستعراضي الذي يجري كل عشر سنوات في عام ٢٠١٤ عن إنتاج خطة التنمية لما بعد ألماتي لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من الانضمام إلى النظام التجاري العالمي والمشاركة فيه بشكل كامل. وشدد على الحاجة إلى إدماج أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في جميع عمليات الأمم المتحدة. ويدعو الوضع في نيبال إلى الوصول غير المقيد إلى البحر من خلال تحسين النقل العابر، بما في ذلك إنشاء شبكة متعددة الوسائط. وقامت نيبال على الصعيد الوطني، بترقية وكالة تيسير العبور والنقل من أجل تلبية المتطلبات الحالية.

٣٤ – **السيد باثيجا** (أفغانستان): قال إنه ما لم تتخذ إجراءات متضافرة وحازمة، فإن الآثار قصيرة الأجل لأزمتي الغذاء والطاقة والأزمة المالية سيكون لها آثار سلبية على أقل البلدان نموا في الأجل الطويل. ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وتوفر المساعدة الإنمائية الرسمية دفعة حيوية لجهود التنمية الوطنية، ولكن الدول المانحة يجب أن تحترم مبدأ الملكية الوطنية وتحسن تنسيق المساعدات وشفافيتها والقدرة على التنبؤ بها. وإن من شأن التعجيل بإتمام جولة الدوحة للتنمية ونجاحها أن يحدث تأثيرا كبيرا في تنمية أقل البلدان نموا. ويشكل تغير المناخ والتدهور البيئي أكبر تهديد لتقدم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ويشكل الجفاف في أفغانستان والبلدان الأفريقية عقبة أمام تحقيق الهدفين ١ و ٧ المتعلقين على التوالي بالقضاء على الفقر والجوع والاستدامة البيئية. وتدعو أفغانستان، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، جميع البلدان إلى اتخاذ إجراءات فورية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها بشأن نقل التكنولوجيا والتمويل من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق النمو النظيف والمستدام. وهناك حاجة للمساعدة التقنية من أجل مواصلة تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات. وفي البلدان الخارجة من النزاع بوجه خاص، تسير التنمية والأمن جنبا إلى جنب؛ وينبغي أن لا تؤدي تنمية الموارد الطبيعية إلى تفاقم التوترات القائمة. وعلى العكس، يمكن أن تترتب على الجهود الدولية والإقليمية لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الأمن آثار متآزرة. ولذلك، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي في مجالي الأمن والتنمية.

٣٥ – **السيد نارخو** (منغوليا): قال إنه بالرغم من أن البلدان النامية غير الساحلية، بالتعاون مع جيرانها من دول العبور وبدعم من شركائها في التنمية قد حققت بعض التقدم، وعززت من إصلاح سياساتها وورغم تحسن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للنقل والهياكل الأساسية للاتصالات، فإنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. وتلك التحديات – المرتبطة ببعد هذه البلدان عن الأسواق الدولية وآثار الأزمات المتعددة الأخيرة، كان لها آثار هامة على تنميتها الاجتماعية والبيئية.

٣٦ – وأشار إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ومؤسسات البحث وضع مجموعة من مؤشرات مواطن الضعف لأغراض الإنذار المبكر، على النحو المقترح في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤، وبناء القدرة على التكيف فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والبيئية. ونظرا لأن ارتفاع تكاليف المعاملات هو المسؤول في المقام الأول عن تهميش البلدان النامية غير الساحلية، فإن منتجاتها تستحق اهتماما خاصا. وبالإضافة إلى مفاوضات تيسير التجارة في إطار جولة الدوحة للتنمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يراعي التدابير ذات الصلة وفقا لإعلان ألماتي الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في أيلول/سبتمبر. واقترح التعجيل بتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة مع

توجيه الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في مجالات مثل بناء القدرات على صياغة السياسات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة والاتفاقات الدولية، والاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل، وتعزيز القدرة الإنتاجية.

٣٧ - وذكر أن منغوليا قامت بتشكيل لجنة وطنية بشأن تيسير التجارة والنقل، تتألف من ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ وتنفيذ برنامج شامل لتطوير القطاعات بعنوان ''النقل العابر لمنغوليا'' وفقا لأولويات برنامج عمل ألماتي وقامت بتنفيذ مشروع لتحديث الجمارك. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق متعدد الأطراف لإنشاء هيئة فكرية دولية للبلدان النامية غير الساحلية تستضيفها منغوليا أن تفعل ذلك.

٣٨ - وفي الختام، قال إن منغوليا مستعدة للتعاون مع الوفود الأخرى لصياغة مشروع قرار بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٤.

٣٩ - **السيد عبد الرحمن** (بنغلاديش): قال إن إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي يتوقف على الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والشركاء في التنمية وإلغاء جميع الديون المستحقة، وزيادة تدفقات الاستثمار والوصول إلى الأسواق دون عوائق ونقل التكنولوجيا. ويجب التعجيل بعقد جولة الدوحة للتنمية وتوفير جملة أمور، منها إمكانية الوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص ودعم بناء القدرات في أقل البلدان نموا. بل ويجري تهميش أقل البلدان نموا في التجارة بين بلدان الجنوب. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يمكنها إتاحة وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص أن تفعل ذلك في إطار تدابير الحصاد المبكر لمنظمة التجارة العالمية. ويجب على المجتمع الدولي معالجة تحديات التنمية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من خلال التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب والفعال لبرنامج عمل ألماتي، مع مراعاة السيادة الوطنية لجميع البلدان المعنية. ويمكن لبلدان المرور العابر النامية أن تضطلع بدور حاسم في التغلب على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، في إطار اتفاق لتكاليف العبور يتسم بالشفافية ومبني على الثقة المتبادلة والتعاون والمزايا النسبية.

٤٠ - **السيد إنجي** (البرازيل): بعد أن أشار إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الخاصة التي تتطلب استجابات محددة، دعا إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب والفعال لبرنامج عمل ألماتي ورحب بقرار الجمعية العامة عقد المؤتمر الاستعراضي كل عشر سنوات. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا ككل قد شهدت نموا اقتصاديا أكبر مما كان عليه في العقد الماضي، فإن البرازيل يساورها قلق بشأن التقدم المتفاوت وغير الكافي في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وخاصة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من الوفيات النفاسية.

٤١ - وقال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثرت على البلدان النامية بشكل عام، وأقل البلدان نموا بوجه خاص، نتيجة لانخفاض الطلب في البلدان المتقدمة النمو وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم الدولي والإقليمي الهادف وفي الوقت المناسب لاستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرة على التحمل في مواجهة الصدمات الاقتصادية. وقامت البرازيل بوضع العديد من مشاريع التعاون للتعويض عن ضعف أقل البلدان نموا التي تعتمد على الزراعة إزاء تدهور الأراضي والجفاف والتصحر وإزالة الغابات، وتلوث المياه والهواء وتغير المناخ، يضاف إليها التمويل الضئيل للبحوث والتكنولوجيا أو لتحسين

التقنيات، وضعف الهياكل الأساسية والأطر التنظيمية غير المواتية. وتقوم البرازيل من خلال شركة للبحوث الزراعية تتبع لها في غانا وغير ذلك من البرامج، بتقديم الدعم إلى قطاع السلع الأساسية في أقل البلدان نموا - ودشنت مصنعا للأدوية المضادة للفيروسات العكوسة في موزامبيق كجزء من جهودها لمعالجة ارتفاع معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أقل البلدان نموا. وكان مشروع (تقاطع الطرق) الذي تنفذه في هايتي رمزا للدعم الذي تقدمه لأقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من النزاع من خلال صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

٤٢ - وذكر أن البرازيل تقوم بوضع اللمسات الأخيرة على صك قانوني بشأن نظام معفا من الرسوم الجمركية والحصص لصالح أقل البلدان نموا. وتقوم وزارة الخارجية جنبا إلى جنب مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بتوفير التدريب في مجال التجارة الدولية إلى أنغولا وتيمور ليشتي والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا بيساو وموزامبيق.

٤٣ - وأفاد بأن البرازيل تشارك بنشاط في عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية لمواصلة دراسة وتعزيز عملية انتقال البلدان السلس بعد خروجها من فئة أقل البلدان نموا. وهناك حاجة إلى مجموعة مؤسسية من تدابير الدعم لصالح البلدان بعد خروجها من فئة أقل البلدان نموا لوقايتها من حدوث انتكاسات في التنمية بعد الخروج. وتشهد علاقات البرازيل وتعاونها مع الرأس الأخضر على التزامها بدعم أقل البلدان نموا الخارجة حديثا من فئة أقل البلدان نموا، الذي تعزز منذ عملية الخروج. وأعرب عن أمله بتكرار هذه التجربة مع بلدان أخرى.

٤٤ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن ماليزيا لا تزال ملتزمة بنجاح برنامج عمل إسطنبول من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وتسعى لمساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده. ولا يقل دور البلدان المتقدمة النمو بوصفها شريكة في التنمية أهمية عن امتلاك أقل البلدان نموا لزمام القيادة في صياغة سياسات تستند إلى الأولويات والشروط والمتطلبات الوطنية. واستفاد أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مشارك من ١٤٠ دولة من برنامج التعاون التقني الماليزي منذ إنشائه في عام ١٩٨٠، بينهم ١٠ ٠٠٠ مشارك من ٤٥ بلدا من أقل البلدان نموا والبلدان التي كانت من فئة أقل البلدان نموا. وترحب ماليزيا بالتعاون الثلاثي الذي يشمل الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المستفيدة كجزء من التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الإطار، تعاونت ماليزيا مع الحكومات والمؤسسات في مختلف البلدان في إطار البرنامج التدريبي القطري الثالث لتقديم دورات قصيرة للمشاركين من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا. وأخيرا، أعرب عن ترحيبه بالتوصيات التي قدمها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية لمواصلة دراسة وتعزيز عملية انتقال البلدان السلس بعد خروجها من فئة أقل البلدان نموا.

٤٥ - **السيد عليمو** (إثيوبيا): قال إنه على الرغم من أن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الأساسية عن تمويل تنميتها، فإن الدعم من شركائها في التنمية من خلال تعزيز الوصول إلى الأسواق والحد من الحواجز غير الجمركية والتدابير التجارية المشوهة الأخرى، والمعونة من أجل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تتسم أيضا بأهمية حيوية. وقامت إثيوبيا بتعميم مراعاة برنامج عمل إسطنبول في خطتها الخمسية للتنمية، والمعروفة باسم خطة النمو والتحول، وأنشأت آليات للإبلاغ والرصد والاستعراض والتقييم لمتابعة تنفيذها. ويتمثل هدف الخطة في الانضمام الى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠. ومع بلوغ

متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ١١،٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١، تبذل إثيوبيا جهدا لتنويع اقتصادها؛ وفي العامين الماضيين، انخفضت النسبة المئوية لنصيب الزراعة وزادت حصة الصناعة حاليا. وزادت القدرة الإنتاجية في قطاعات الطرق والنقل بالسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة زيادة كبيرة. كما شرعت إثيوبيا في اتباع استراتيجية الاقتصاد الأخضر من أجل تعزيز التنمية المستدامة وأحرزت تقدما نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة من خلال توسيع وتحسين التعليم والخدمات الصحية.

٤٦ - وذكر أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية، وإلى بناء قدراتها الإنتاجية وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية. وينبغي لشركاء التنمية في الوقت نفسه، أن يفوا بالتزاماتهم للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الالتزامات وتوفير موارد إضافية لأقل البلدان نموا. ولا تزال تعبئة الموارد اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية تشكل تحديا كبيرا للبلدان النامية غير الساحلية. وبناء على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي وشركاء التنمية ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف تقديم المساعدات المالية والتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات لتمكينها من تحمل الصدمات الخارجية وتخفيف التحديات الناشئة.

٤٧ - **السيدة ملك غوين** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى أنه على الرغم من أن أقل البلدان نموا قد شهدت نموا قويا نسبيا على مدى العقد الماضي، فإن التقدم كان متباينا حسب البلدان والقطاعات على حد سواء. ولن يتمكن العديد من أقل البلدان نموا بمساراتها الحالية، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وزيادة على المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت أقل البلدان نموا تعتمد عليها في الماضي، فإنها تحتاج إلى تعبئة الموارد المالية المحلية وجذب استثمارات القطاع الخاص من الخارج وإقامة شراكات أوسع مع الاقتصادات الناشئة والبلدان المانحة التقليدية. وستكون البلدان التي تؤكد على الشفافية والمساءلة الديمقراطية أكثر نجاحا في جذب الاستثمارات الأجنبية وإفساح المجال للتمويل المحلي. وسوف تشهد البلدان التي تسعى إلى إشراك المرأة والشباب والفئات المحرومة في اقتصاداتها ازدهارا اقتصاديا أوسع نطاقا وأكثر استدامة. وذكرت أن الولايات المتحدة - التي قدمت ١٠ بلايين دولار من المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١١ - تضم صوتها إلى الآخرين في الاعتراف بالحاجة إلى الانتقال السلس بحيث لا يؤدي الخروج من فئة أقل البلدان نموا إلى تعطيل التعاون الإنمائي. وإن من شأن التخطيط المسبق بين البلدان المستفيدة القريبة من الخروج من فئة أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن يؤدي إلى التخفيف من خطر هذا التعطيل.

٤٨ - وأفادت بأنه حتى تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من جني فوائد التجارة، فإنه ينبغي لها أن تكون قادرة على تسويق بضائعها بأمان وبشكل روتيني. وتحتاج هذه العملية إلى توفر الهياكل الأساسية، ولكن الاستثمارات في الهياكل الأساسية، كما أوضح برنامج عمل ألماتي، لن تكون قابلة للتطبيق إلا إذا توفرت النظم القانونية والتنظيمية التي تستند إليها. وفي عام ٢٠١٢ وحده، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٤،٨ بليون دولار لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وستواصل مساعدتها. بيد أن معظم أهم شركاء البلدان النامية غير الساحلية لا يزال من جيرانها من بلدان المرور العابر النامية. وتلتزم الولايات المتحدة بكفالة نجاح استعراض برنامج عمل ألماتي الذي يجري كل عشر سنوات في عام ٢٠١٤ وأن يؤدي إلى شراكة أوسع وأعمق لدعم البلدان النامية غير الساحلية.

٤٩ - **السيد كومار** (الهند): قال إنه في أربعة عقود، لم يتمكن من الخروج من فئة أقل البلدان نموا سوى ثلاثة بلدان. ومن أجل تحسين هذا الوضع، ينبغي للمجتمع الدولي

إدماج أقل البلدان نموا في الحوكمة العالمية، والعمل على وضع حد لعزلتها المادية والإنمائية عن العالم. ولم تعمل الهند مطلقا على ترويج مفهوم القرية العالمية ولكنها، وفقا لكتابها المقدس القديم، كانت تعتقد دائما بمفهوم الأسرة العالمية. وقد تكون القرية خاضعة لعدم المساواة والتمييز – بين الأغنياء والفقراء على سبيل المثال – بينما كانت الأسرة تحكم وفقا لمبدأ عش ودع غيرك يعيش، والحب المتبادل، وتوفير الرعاية لجميع الأعضاء على قدم المساواة.

٥٠ – وذكر أن القضاء على الفقر يجب أن يكون عنصرا رئيسيا من أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويجب تعبئة موارد كافية لسد الفجوة الهائلة في تمويل التنمية في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، تدعو الهند الدول المانحة إلى التعجيل بالوفاء بالتزاماتها للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة تتراوح من ٠،١٥ في المائة إلى ٠،٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا. وشدد على أهمية نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتعزيز تدابير الدعم الاقتصادي، ومخططات الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص والخروج بنتيجة إنمائية المنحى لجولة الدوحة لتقريب أقل البلدان نموا من الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

٥١ – وأفاد بأن شراكة الهند مع أقل البلدان نموا كجزء من التعاون بين بلدان الجنوب، تجاوزت المساعدة التقنية لتشمل التجارة والاستثمار والدعم الإنساني. وأدت خطة الأفضليات التعريفية للإعفاء من الرسوم الجمركية، وبرامج التسهيلات الائتمانية والمعونة من أجل التجارة، إلى توسع كبير في تجارتها مع أقل البلدان نموا. كما خصصت تسهيلات ائتمانية بمبلغ بليون دولار لدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وعلاوة على ذلك، تعمل الهند في إطار اتفاقات خاصة للتعاون الثنائي مع جيرانها غير الساحلية لتسهيل عبور البضائع وتولي الأولوية لزيادة تعزيز علاقاتها مع هذه الدول، من خلال أمور تشمل المبادرات الإقليمية. وستظل الهند ملتزمة بتلبية احتياجات الهياكل الأساسية الحيوية للبلدان النامية غير الساحلية، وتقديم ٣٠٠ مليون دولار كمساعدة مالية لبناء خط للسكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي.

٥٢ – وأضاف أن الهند لم تنضم إلى فلسفة تعظيم السعادة لغالبية الناس ولكنها تؤيد دائما توفير السعادة للجميع في العالم. ودعا المجتمع الدولي إلى العمل من أجل جعل هذه السعادة ممكنة.

٥٣ – **السيد فيرسيغي** (أستراليا): قال إن برنامج عمل اسطنبول والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ يحتويان على مجموعة من الالتزامات التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد. وتعمل استراليا على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتعترف بأن الزراعة المستدامة والإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية أمر حاسم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في أقل البلدان نموا.

٥٤ – وبعد أن أشار إلى مسألة الانتقال السلس للدول الخارجة من فئة أقل البلدان نموا، قال إن أستراليا ترحب بتوصيات الفريق العامل المخصص. وإن أستراليا كشريك إنمائي وتجاري هام للعديد من أقل البلدان نموا، ملتزمة بالتعاون معها من أجل تجنب إجراء تخفيضات مفاجئة في المساعدة المالية والتقنية والأفضليات التجارية، وكفالة تنميتها في الأجل الطويل. وتؤيد أستراليا الجهود الرامية إلى تحسين الفرص المتاحة للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نموا وإيجاد حوافز أقوى للخروج. ونظرا لأن المزيد من الدول تعمل على استيفاء معايير الخروج، فإن أستراليا مستعدة للمشاركة في إعداد استراتيجيات الانتقال السلس لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه الدول وللمساعدة على الحفاظ على زخم التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.